إعلان هانغجو

وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة

المعتمد في هانغجو، جمهورية الصين الشعبية، في 17 أيار/مايو 2013

http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/culture-and-development/hangzhou-congress/

CLT-2013/WS/14

نحن المشاركين المجتمعين في هانغجو بمناسبة المؤتمر العالمي المعنون "الثقافة: مفتاح التنمية المستدامة" (15-17 أيار/مايو 2013) نود أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا لكرم الضيافة والقيادة الفكرية للسلطات الصينية ومدينة هانغجو في توفير منتدى للتأمل والتفكير في المكانة التي ينبغي أن تحظى بها الثقافة ضمن الخطة الدولية للتنمية المستدامة. ونود التنويه بصفة خاصة بما بذلته مدينة هانغجو من جهود وما حققته من انجازات في سبيل المحافظة على تراثها وتعزيز ثقافتها النابضة بالحياة من أجل التنمية المستدامة.

ونقر بأهمية التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي خلال العقد المنصرم على كافة المستويات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ونعتبر أن في مواجهة التحديات المتعاظمة، مثل النمو السكاني، والتوسع الحضري، والتدهور البيئي، وتزايد أوجه عدم المساواة، والفقر المستمر، هناك حاجة ملحة لنهوج جديدة يتم تحديدها وقياسها على نحو يستوعب التقدم البشري بأوسع معانيه ويركز على الانسجام بين الشعوب والتناغم بين الإنسان والطبيعة والإنصاف والكرامة والرفاه والاستدامة.

ولابد لهذه النهوج الجديدة أن تسلّم تسليماً تاماً بدور الثقافة باعتبارها منظومة للقيم ومصدراً من مصادر التنمية المستدامة الحقة وركيزة أساسية لها، وبضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال السابقة، وأن تعترف بالثقافة كجزء من المشتركات والقواسم العالمية والمحلية وكنبع للإبداع والتجديد.

ونود أن نسترعي الانتباه في هذا الصدد إلى بعض من أهم الوثائق المعنية بالسياسات التي أكدت على أهمية الثقافة بالنسبة للتنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، ومنها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 65/1 ("الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، 2010) ورقم 65/166 (2011) ورقم 66/208 (2012) بشأن "الثقافة والتنمية"، بالإضافة إلى عدد من الإعلانات والبيانات والوثائق التقنينية ذات الصلة التي اعتمدت على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

ونذكّر على وجه الخصوص بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المعنونة: "المستقبل الذي نبتغيه" (ريو دي جانيرو، حزيران/يونيو 2012) التي أبرزت أهمية التنوع الثقافي والحاجة إلى نهج أكثر شمولاً وتكاملاً للتنمية المستدامة.

ونؤكد من جديد أنه ينبغي أن يُنظر إلى الثقافة كعامل أساسي لتعزيز الاستدامة، لكونها مصدراً للمعاني والطاقة، ومعيناً لا ينضب للإبداع والابتكار، ومورداً يُعين على مواجهة التحديات وإيجاد الحلول الملائمة. وتتجلى القدرة الفائقة للثقافة على النهوض بالتنمية المستدامة الحقة وتعزيزها، عندما يتم إدراج النهوج المتمحورة على الإنسان والقائمة على المكان في برامج التنمية ومبادرات بناء السلام.

كما نؤكد من جديد على ما تنطوي عليه الثقافة من إمكانيات كمحرك للتنمية المستدامة من خلال الإسهامات المحددة التي يمكن أن تقدمها – كرأسمال معرفي ونشاط قطاعي – للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشاملة، والوئام، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن. وهو ما أكدته مجموعة كبيرة من الدراسات وبينته مبادرات ملموسة عديدة.

وندرك أن ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع وأن المنظورات الثقافية المختلفة ستؤدي إلى سبل مختلفة للتنمية. كما نفهم الثقافة بوصفها سيرورة وظاهرة مفتوحة ومتطورة يؤطرها بإحكام نهج قائم على الحقوق واحترام التنوع، ويمكّن الانتفاع الحر بها الأفراد من "العيش واختيار ما يرغبون به ويصبون إليه"، مما يعزز فرصهم في الحياة وينهض بالقدرات البشرية ويرسّخ الفهم المشترك والتبادل بين الشعوب.

ونعتقد أن الوقت قد حان لإدماج الثقافة إدماجاً كاملاً – من خلال غايات وأهداف ومؤشرات واضحة – وبالاستناد إلى الوثائق والبيانات المبدئية الهامة والدروس المستخلصة، في الاستراتيجيات والبرامج والممارسات العالمية والإقليمية والمحلية المتفق عليها، والتي سوف يتم تحديدها في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وإن هذا الإطار السياسي والتشغيلي الملموس هو وحده الكفيل بأن تؤدي جميع المبادرات الإنمائية إلى فوائد مستدامة حقاً يعم خيرها الجميع، وأن يضمن للأجيال المقبلة أن تتمتع بفوائد الخزين الثقافي الذي جمعته الأجيال السابقة.

لذا فإننا ندعو الحكومات وواضعي السياسات، الذين سيساهمون في تحديد الإطار الإنمائي للأمم المتحدة والأهداف الإنمائية المستدامة على الصعيد العالمي لما بعد عام 2015، إلى انتهاز هذه الفرصة النادرة والنظر في الإجراءات التالية لوضع الثقافة في صميم السياسات المقبلة للتنمية المستدامة:

- **إدماج الثقافة في جميع سياسات وبرامج التنمية**

تقوم الثقافة بالتضافر مع السياقات المحلية في صياغة ملامح التنمية وتحديد شكلها وسماتها، وتتحكم من ثم في نتائجها. لذلك ينبغي أن تعتبر الثقافة المبدأ الأساسي الرابع في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، جنباً إلى جنب وعلى قدم المساواة مع حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وينبغي أن يدمج البعد الثقافي بانتظام في تعريفات التنمية المستدامة والرفاه، وكذلك في مفهوم سياسات وبرامج التنمية وتصميمها وقياسها وممارستها الفعلية. وسيتطلب هذا الأمر إنشاء آليات تنسيق مؤسسية وفعالة على المستويين العالمي والوطني، ووضع أطر إحصائية شاملة مع أهداف ومؤشرات مناسبة، وإجراء تحليلات تستند إلى الأدلة ، وبناء القدرات على كافة المستويات.

- **تعبئة الثقافة والفهم المتبادل من أجل تعزيز السلام والمصالحة**

إن بإمكان الحوار بين الثقافات والاعتراف بالتنوع الثقافي واحترامه إقامة مجتمعات أكثر شمولاً واستقراراً ومرونة في سياق العولمة وفي مواجهة تحديات الهوية وما ينجم عنها من توترات وتجاذبات. ولذلك ينبغي تعزيز هذا الحوار وترسيخ أسس الاعتراف بالتنوع الثقافي واحترامه لا سيما من خلال البرامج التعليمية والفنية والاتصالات، وكذلك عن طريق مجالس

وطنية مخصصة لهذا الغرض، من أجل تهيئة بيئة مواتية للتسامح والفهم المتبادل. وينبغي إعادة تأهيل التراث الثقافي وإنعاش الأنشطة الثقافية في المناطق التي شهدت نزاعات عنيفة من أجل تمكين المجتمعات المحلية المتضررة من تجديد هويتها واستعادة الشعور بالكرامة والحياة الطبيعية والتمتع باللغة العالمية للفن والبدء بتضميد جراحات الحروب. وينبغي أيضاً إدماج السياقات الثقافية في مبادرات حل النزاعات وعمليات بناء السلام.

▪ ضمان الحقوق الثقافية للجميع من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع

إن ضمان الحقوق الثقافية، والانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية، والمشاركة الحرة في الحياة الثقافية، وحرية التعبير الفني، كلها عوامل حاسمة في بناء مجتمعات استيعابية ومنصفة. وينبغي أن تكون مقاربتنا للثقافة قائمة على الحقوق وأن نعمل على تعزيز هذا النهج وترسيخ الاحترام للتنوع الثقافي واللغوي في السياسات الوطنية والإقليمية والأطر القانونية، بما في ذلك مراعاة الأقليات والتوازن بين الجنسين والشباب واحتياجات الشعوب الأصلية ومشاغلها الخاصة. وينبغي إدماج القيم والأصول والممارسات الثقافية، وبضمنها ما يتعلق بالأقليات والشعوب الأصلية، في البرامج التعليمية وتلك الخاصة بالاتصالات، وينبغي صونها والاعتراف بها على النحو الواجب. وتعتبر عملية اكتساب الدراية الثقافية في المدارس جزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد، وينبغي أن تقوم بدور هام في تعزيز الركائز التي تقوم عليها المجتمعات الاستيعابية والمنصفة. وينبغي تقديم دعم خاص للبرامج الثقافية التي تعزز الإبداع والتعبير الفني، والتعلم من التجارب السابقة، وتعزز الديمقراطية وحرية التعبير، وتعالج قضايا الجنسين والتمييز والصدمات الناجمة عن العنف.

▪ الثقافة كوسيلة للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية الجامعة

تساهم الثقافة، كحاضنة للمعرفة وكمورد، في تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات والحد من الفقر. وينبغي تعزيز قدرات الثقافة على توفير فرص العمل والدخل، والتركيز بصفة خاصة على النساء والفتيات والأقليات والشباب. وينبغي تسخير كافة إمكانات الصناعات الإبداعية والتنوع الثقافي من أجل الابتكار والإبداع، ولا سيما من خلال تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتجارة والاستثمارات القائمة على المواد والموارد القابلة للتجديد والمستدامة بيئياً والمتوفرة محلياً والمتاحة لكافة فئات وشرائح المجتمع، وكذلك من خلال احترام حقوق الملكية الفكرية. كما ينبغي تحقيق التنمية الاقتصادية الجامعة من خلال الأنشطة التي تركز على حماية التراث وصونه وتعزيزه على نحو مستدام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم السياحة والصناعات الترفيهية المسؤولة والواعية ثقافياً والجامعة والمستدامة والتي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة، وتعمل على تعزيز التبادلات بين الثقافات وتوليد موارد لصون التراث المادي وغير المادي.

- **الاستناد إلى الثقافة من أجل تعزيز الاستدامة البيئية**

إن صون المناطق التاريخية الحضرية منها والريفية وما يلحقها من معارف وممارسات تقليدية أمر من شأنه تقليل الآثار البيئية على المجتمعات وتعزيز أنماط انتاجية واستهلاكية أكثر استدامة من الناحية الإيكولوجية، والنهوض بحلول مستدامة للتصاميم الحضرية والمعمارية. وينبغي ضمان الانتفاع بالسلع والخدمات البيئية الأساسية لمعيشة المجتمعات المحلية من خلال توفير حماية أكبر واستخدام أكثر استدامة للتنوع البيولوجي والثقافي، وكذلك من خلال صون المعارف والمهارات التقليدية ذات الصلة، والاهتمام خاصة بمعارف ومهارات السكان الأصليين، بالتآزر مع غيرها من أشكال المعرفة العلمية.

- **تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والتصدي لتغير المناخ من خلال الثقافة**

إن الحفاظ على البيئة التاريخية على النحو المناسب، ومن ضمنها المناظر الطبيعية الثقافية، والحفاظ على المعارف والقيم والممارسات التقليدية ذات الصلة، بالتآزر مع أشكال المعرفة العلمية الأخرى، أمر من شأنه تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث وتغير المناخ. ويجب العمل عن طريق البرامج الثقافية على استعادة وتعزيز الشعور بعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي، واحترام الذات، والشعور بالمكان والثقة في المستقبل لدى من تأثر بالكوارث من أفراد ومجتمعات، والعمل على إعادة تأهيل وإنعاش تراثهم ومؤسساتهم الثقافية. وينبغي بشكل عام إدماج مراعاة دور الثقافة في سياسات وخطط التكيف المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وتخفيف وطأة تغير المناخ.

- **إعطاء الثقافة حق قدرها والاعتزاز بها وصونها ونقلها إلى الأجيال المقبلة**

يمثل التراث أحد الموارد والأصول الأساسية لرفاه عيشنا وعيش الأجيال المقبلة، غير أنه بات يتآكل ويتلاشى بمعدل ينذر بالخطر نتيجة تضافر عوامل التوسع الحضري، وضغوط التنمية، والعولمة، والنزاعات، والظواهر المرتبطة بتغير المناخ. وينبغي تعزيز السياسات والبرامج الوطنية من أجل ضمان حماية وتدعيم هذا التراث ونظمه القيمية الموروثة وأشكال التعبير الثقافي كجزء من القواسم المشتركة، وإعلاء شأنه كعامل أساسي وفاعل في حياة المجتمعات. وينبغي أن يتحقق ذلك من خلال إدماجه إدماجاً كلياً في قطاع التنمية والبرامج التعليمية.

- **تسخير الثقافة كمورد لتحقيق التنمية والإدارة الحضرية على نحو مستدام**

يشكل الواقع الثقافي النابض بالحياة والبيئات الحضرية التاريخية مدخلاً أساسياً لإنشاء المدن المستدامة. ويتعين على الحكومات المحلية أن تحافظ على هذه البيئات وتعززها في إطار حالة من التناغم والتواؤم مع محيطها الطبيعي. وينبغي للسياسات المعنية بالمدن والتي تعي دور الثقافة وأهميتها أن تعزز احترام التنوع، ونقل القيم واستمرارها، والاستيعاب وعدم الاستبعاد، وذلك من خلال دعم تمثيل ومشاركة الأفراد والجماعات في الحياة العامة وتحسين ظروف الفئات الأشد

حرماناً. وينبغي أن تستخدم البنية التحتية الثقافية، مثل المتاحف وغيرها من المرافق الثقافية، كساحات ومنابر للحوار والاستيعاب الاجتماعي، مما يساعد على الحد من العنف ويعزز التماسك الاجتماعي. ويتعين تقديم الدعم لعملية إعادة تطوير المناطق الحضرية، ولا سيما الأماكن العامة، من منظور الثقافة وتحت اشراف المعنيين بها، بهدف صون النسيج الاجتماعي، وتحسين العوائد الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية، وذلك من خلال حفز وتنشيط مجموعة متنوعة من الممارسات في مجال التراث الثقافي غير المادي وتعزيز التعبيرات الإبداعية المعاصرة. كما ينبغي النهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية، وكذلك عملية إنعاش المناطق الحضرية القائمة على التراث والسياحة المستدامة، بوصفها من القطاعات الاقتصادية الفرعية الهامة التي تولد فرص العمل الخضراء وتحفز التنمية المحلية وتعزز الإبداع.

- **الاستفادة من الثقافة لتعزيز نماذج مبتكرة ومستدامة للتعاون**

يمكن للإمكانات الكبيرة وغير المستغلة للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن توفر نماذج بديلة ومستدامة للتعاون من أجل دعم الثقافة. ويتطلب ذلك تطوير بيئات وطنية قانونية ومالية ومؤسسية وتمكينية في مجال الإدارة ووضع السياسات، من أجل تعزيز آليات مبتكرة للتمويل والتعاون على الصعيدين الدولي والمحلي، بما في ذلك المبادرات الشعبية والشراكات المرتكزة على الثقافة التي تحظى أصلاً بدعم المجتمع المدني. وفي هذا السياق، ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة لمختلف القطاعات الثقافية الفرعية، والعمل في الوقت ذاته على توفير الفرص لتطوير القدرات ونقل المعارف وتشجيع أصحاب المشاريع ودعم مساعيهم في هذا الخصوص، ولا سيما من خلال تشاطر أفضل الممارسات.

****

نحن المشاركين نؤمن بمبدأ "التنوع في إطار الوئام والتناغم" ومبدأ "تسخير الماضي لبناء المستقبل" الذين أعرب عنهما مؤتمرنا؛

ونُلزم أنفسنا بوضع خطط عمل تستند إلى هذا الإعلان والعمل سوية على تنفيذها بحلول عام 2015 وما بعده؛

ونعتقد أن دمج الثقافة في السياسات وبرامج التنمية سيمهد الطريق لحقبة جديدة من التنمية العالمية؛

ونوصي بناءً على ما تقدم بأن يدرج هدف محدد يركز على الثقافة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وأن يكون قوامه التراث والتنوع والإبداع ونقل المعارف، ويتضمن مقاصد ومؤشرات واضحة تربط الثقافة بكافة أبعاد التنمية المستدامة.